مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (5)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (5) 2009

دور السياسات الاقتصادية في إعادة توزيع الإنفاق في سورية

الدكتورة ثناء أبازيد *
الدكتور صطوف الشيخ حسين**
سامر حاماتي***

(تاريخ الإيداع 1 / 11 / 2009. قُبِل للنشر في 30/ 12 /2009)

□ ملخّص □

تُعتبر قضايا التوزيع من القضايا ذات الاهتمام المتسارع منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين إثر إخفاق وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين في توزيع ثمار النمو الذي بُشر به إثر تطبيق وصفتيهما، وفي استحواذ الأغنياء على معظم ثمار النمو.

وبالرغم من تطرفه نحو الكفاءة الاقتصادية، إلا أن البنك الدولي اعترف بأهمية العدالة الاجتماعية والسياسات التوزيعية في اقتصاديات البلدان النامية. كما كان للموضوع نفسه النصيب الأكبر في الأهداف الألفية للتنمية التي تبناها المجتمع الدولي.

وتتعدد مقاييس توزيع الدخل أو الإنفاق، إلا أن أهمها معامل جيني. وينزع معامل جيني نحو الارتفاع (أي الإمعان سوءاً) في سورية، ويقترب من 0.4 في المنطقة الحضرية من إقليم الوسط، في حين يُعتبر معتدلا في المناطق الريفية في القطر.

وتتجه السياسات الاقتصادية لأن تُصنف ضمن مجموعتين؛ أولهما تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وثانيهما تهدف إلى تحسين المساواة من خلال إيصال ثمار النمو الاقتصادي المتحقق إلى الفئات العُشرية الدنيا من المجتمع. وتم تجاهل المجموعة الثانية من السياسات لفترة طويلة على اعتبار أن النمو سيجلب معه لا محالة فائدة عظيمة للطبقات الدنيا، إلا أن الاهتمام عاد وانصب على قضايا التوزيع في إطار الأهداف الألفية للتنمية.

وتتجه سورية، في ظل الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، إلى العمل على حُسن توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين فئات المجتمع، ما يعني تبنيها لمجموعتي السياسات، وبشكل خاص ضمن سياستها المالية، لما لها من قدرة كبيرة على التأثير في إعادة توزيع الدخل.

الكلمات المفتاحية: توزيع الإنفاق/الدخل– العُشر الأفقر من السكان– إعادة التوزيع– التفاوت الاجتماعي– معامل جيني– السياسة المالية– السياسة النقدية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** مدرس – قسم إدارة العمليات ونظم المعلومات الإدارية – المعهد العالي لإدارة الأعمال– دمشق – سورية.
*** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (5)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (5) 2009

The Effect of Economic Policies in Redistributing Expenditure in Syria

Dr. Thanaa Aba Zeed*
Dr. Satouf Al-Cheikh Hussein**
Samer Hamati***

(Received 1 / 11 / 2009. Accepted 30 / 12 /2009)

□ ABSTRACT □

For the failure of IMF & WB's recommendations, by the 1980s, in making the poor get better in the developing countries, redistribution has been highlighted on.

In spite of its bias to the economic efficiency, World Bank has declared the importance of social equity and so the distribution policies in the economies of the developing countries. This matter, also, has had the biggest share of MDGs adapted by international community.

As there are lots of methods to measure the E/ID, Gini Coefficient, GC, is the most important. GC has been going to become higher (i.e. to become worse) since 1996 in Syria. It went close to 0.4 in Urban Middle Areas while it is considered to be acceptable in the Rural Areas in Syria.

Economic Policies are classified into two components according to its goals; pro-growth and pro-redistribution. The latter component had been ignored for long time as the benefits of growth shall go, through the trickle down, to the lower deciles. But redistribution issues have got the interest from international organizations since 1980s.

As it has transferred to the social market economy, Syria adapts the second component of economic policies, especially in its fiscal one as such policy has great effects in redistributing E/ID.

Key Words: Expenditure/Income Distribution E/ID, the poorer tenth of population, redistribution, social disparity, Gini Coefficient 'GC', fiscal policy, monetary policy.

* **Associate Professor, Economics and Planning Department, Economics College, Tishreen University, Latakia, Syria.**
** **Assistant Professor, MIS Department, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Planning and Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.**

مقدمة:

بعد عقود عدة من الدراسات الاقتصادية التي ركزت على النمو الاقتصادي وعلى كيفية رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد، عاد الاهتمام إلى قضايا توزيع ثمار هذا النمو الاقتصادي بعد الشواهد التي أثبتت هيمنة قلة صغيرة من المجتمع على الثمار الناجمة عن النمو الاقتصادي.

ويمكن القول، وبقدر كبير من الثقة، أن النمو الاقتصادي، وإن أُعتبر من " الشروط الضرورية" لخفض الأهمية النسبية للفقر، إلا أن اتجاه توزيع الدخل المتأتي من هذا النمو نحو الأفراد منخفضي الدخل يعد من "الشروط الكافية" لتدنية آثار هذه الظاهرة.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في المرحلة الانتقالية التي تمر بها سورية، إذ أكدت الشواهد التجريبية أن معظم البلدان النامية التي انتقلت من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق قد عانت من تدهور في توزيع الإنفاق (الدخل) وذلك بسبب عدم الاهتمام بقضايا التوزيع قدر الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي في هذه المرحلة. أدى هذا التدهور في المساواة، من جملة ما أدى إليه، إلى إزالة الطبقة الوسطى بشكل شبه نهائي، ومن المعروف أن الطبقة الوسطى في أي مجتمع تمثل المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

وسورية معرضة، مثل غيرها من البلدان، إلى زيادة التفاوت الطبقي، الأمر الذي يلغي جهود حوالي نصف قرن من التحول الاشتراكي وتحقيق المساواة بين طبقات الشعب.

يهدف البحث إلى معرفة مدى انحياز السياسات الاقتصادية إلى المجموعة الهادفة لتحسين المساواة في مؤشرات التوزيع، حيث سيتم استعمال مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى تحيُّز السياسات المالية والنقدية نحو الفئات العُشرية الدنيا. كما يهدف البحث أيضاً إلى الخروج بمقترحات تعمل على تحسين المساواة في توزيع الإنفاق.

مشكلة البحث:

لا تنبع المشكلة من المستوى الابتدائي للتوزيع بقدر ما تنبع من توجه التوزيع هذا نحو الإمعان سوءا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي سواء على المستوى المحلي أم على مستوى المقارنة مع دول الجوار، وما يترتب على سوء التوزيع هذا من عدم الاستفادة من النمو الاقتصادي بالشكل الأمثل في تخفيض الفقر إلى المستوى المخطط لبلوغه بحسب الخطة الخمسية العاشرة، خاصة وأن سوء التوزيع يبلغ مستويات تقترب من 40% بحسب معامل جيني وهو مؤشر يدلُّ على وصول حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي إلى حد بدء الخطر.

فرضيات البحث:

- تؤثر السياسات المُحسِّنة لتوزيع الإنفاق في المناطق الحضرية في القطر أكثر من تأثيرها في المناطق الريفية فيه.
- تؤثر السياسات النقدية المُطبقة في سورية بشكل مباشر لصالح الفقراء.
- تشهد السياسة الضريبية اتجاها لتصبح أقل عدالة منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين.
- ينحاز الإنفاق العام بأشكاله المختلفة لصالح طبقات الإنفاق الدنيا.

منهجية البحث:

استعمل الباحث المنهج التاريخي لدراسة تطور توزيع الإنفاق الاستهلاكي وتطور توزيع الإنفاق العام ونصيب نوعي الضرائب، بالإضافة إلى تحليل هذا التطور. كما استعمل البحث أيضا المنهج الوصفي التحليلي في وصف حالات عدم المساواة في سورية، وتحليل تباينها بين الأقاليم السورية اعتماداً على وسائل رياضية لذلك.

النتائج والمناقشة:

تمهيد: بقي النمو الاقتصادي حتى وقت قريب الدواء لكل داء اقتصادي واجتماعي وحتى سياسي. ولم تلقَ مسألة توزيع ثمار هذا النمو الاهتمام الكافي، بل إن الاقتصاديين استعانوا بأطروحة كوزنتز[1] لتبرير هذا الاهتمام الكبير بالنمو الاقتصادي حين عبروا عن رؤيتهم بأنَّ النمو الاقتصادي سيتبعه، لا محالة، توزيع أكثر عدالة في المراحل المتقدمة من التنمية، وبالتالي فعلى شعوب البلدان النامية أن تحتمل «شراً لا بد منه» في المراحل الأولى للنمو. وكان ذلك حجر أساس توافق واشنطن[2] الذي دعا إلى الاهتمام بمعدلات النمو دون غيرها على اعتبار أنه "كلما ارتفع معدل النمو نالت الشرائح الاجتماعية الفقيرة نصيباً من ثماره بتأثير مفعول التساقط *trickle down* ما يؤدي تلقائيا وتدريجيا إلى القضاء على الفقر في المدى البعيد"[3]. إلا أن الثمانينيات من القرن الماضي شهدت عودة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وعلى رأسها الفقر. وإن اعتبر بعضهم الفقر هي المشكلة الأساسية التي تواجه البشرية، إلا أن التفاوت في الظروف المعيشية للأفراد هي التي أعادت الاهتمام إلى هذه القضايا الاجتماعية والاقتصادية[4].

وفي إطار الأهداف التنموية للألفية *MDGs*[5] والتي وضعها المجتمع الدولي في نهاية العقد الأخير، وحُدد عام 2015 عاماً لتحقيق هذه الأهداف. فقد حدد الهدف الأول بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وتم اختيار عدد من المؤشرات لرصد وتقييم مدى الوصول لتحقيق هذا الهدف من بينها «نصيب أفقر خُمس من السكان في إجمالي الإنفاق».

ويلاحظ في هذا الصدد أن إعادة الاهتمام بقضايا التوزيع في إطار التنمية، وجد له صدى دولياً في إصدار البنك الدولي 2006 تحت عنوان (الإنصاف والتنمية)، حيث يلاحظ التقرير أن "الفروق الكبيرة جداً بين البلدان في الدخل أو الاستهلاك تؤثر في فرص الحياة، وتوضح الاتجاهات الزمنية ازدياد عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي، كما يوضح البنك الدولي أن الإنصاف يتم في بعض الجوانب الأساسية السعي لتحقيق الازدهار طويل

[1] نسبة إلى سايمون كوزنتز والذي قام عام 2005 باقتراح مُنحناه الشهير *U* وقرر فيه أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى في التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته ليعاود الارتفاع مرة أخرى أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.

[2] وهي توصيات مُقرة عام 1989 من قبل وزارة الخزانة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تتخذ من واشنطن مقراً لها من أجل تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتدعو إلى اتباع بعض عشرة أنواع من السياسات كالغاء الدعم وتحير النظام المالي والخصخصة.

[3] نيال، عبد القادر. *الفقر في الخطة الخمسية العاشرة*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية. دمشق 2006/2/28. ص4

[4] ساهمت بعض الشواهد العملية بالقول أن النمو قد لا يحمل بالضرورة مقومات التنمية، بل هو شرط لازم فقط وغير كافٍ

[5] وهي الأهداف التي وضعتها قمة الأمم المتحدة للألفية، وتتضمن ثمانية أهداف أساسية تسعى بشكل أساسي للتخفيف من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعميم الحصة الأساسية والتعليم الابتدائي، وتعزيز التعاون الدولي من اجل التنمية.

الأمد"[1]، "فالمؤسسات والسياسات التي تشجع تساوي الفرص أمام الجميع تسهم في تحقيق التنمية والنمو القابلين للاستدامة"[2].

واهتم الفكر البشري منذ أقدم العصور بموضوع المساواة، فقد كانت مواضيع المساواة والعدالة حجر الزاوية في أي عقيدة أو مذهب أو ثورة، "فقد جاءت جميع الأديان لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، والسُبل التي يمكن من خلالها معالجتها وتكوين مجتمعات أكثر مساواة، ولا توجد فلسفة أو فكر في أية مرحلة من التاريخ أو في أية أمة من الأمم لم تتطرق لهذا الموضوع، ومع ذلك لا تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث من دون أن يكون هنالك خلاصة واضحة وقاطعة ولا يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه (التوزيع العادل للدخل)، وكما يقال فإن هذا النقاش "قد ولد حرارة أكثر مما ولد ضوءاً يمكن الاهتداء به"[3].

ويبرز **معارضو تفاوت الدخل** حججاً لذلك منها **أن** تفاوت الدخل يقلل الإشباع الاستهلاكي الإجمالي، وأن الوحدة النقدية الإضافية التي تُعطى إلى الإنسان الفقير تقدم له إشباعاً إضافياً أكبر من الخسارة في الإشباع للوحدة النقدية المأخوذة من الإنسان الغني، وكما يقول الاقتصادي بيجو «من الواضح أن أي تحويل للدخل من الإنسان الغني نسبياً إلى الإنسان الفقير نسبياً من مزاج مشابه يجب أن يؤدي إلى زيادة الإشباع الإجمالي نظراً لأن ذلك يمكن من إشباع الاحتياجات الشديدة على حساب الاحتياجات الأقل شدة»[4]. كما يرى هؤلاء أن التفاوت في الدخل يؤدي إلى خفض إشباع الغالبية العظمى من المجتمع نتيجة توجه الإنتاج نحو السلع المطلوبة من قبل الأغنياء، وقد أشارت بربارة وارد إلى أنه "في اقتصاديات يسودها قدر كبير من التفاوت في توزيع الدخل فإن الاعتماد على نظام السوق يؤدي إلى تخصيص الموارد لإنتاج سلع لمن يستطيعون شراءها، وفي هذه الحالة فإن نمط السوق التنافسية يميل بشدة إلى صالح القوة الشرائية المرتفعة (الأغنياء)، في حين أن القوة الشرائية المنخفضة (الفقراء) لا تشكل طلبا فعالا يعتدُّ به، وبمعنى آخر في حالة من هذا النوع لا يستجيب العرض لحاجات الفقراء من السلع، حتى الضرورية منها"[5].

أضف إلى ذلك أن السياسات المعززة للإنصاف تساعد على الحد من الفقر بصورة مباشرة وغير مباشرة، وعندما يتم توزيع الدخول بمزيد من العدل يتناقص عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر. وفي سياق ذلك يرى المعارضون أن ازدياد مرونة تخفيض أعداد الفقراء يهبط مع ازدياد عدم المساواة في الدخل، كما أنّ أثر النمو على تخفيض أعداد الفقراء أكبر بكثير عندما يكون عدم المساواة في البداية أكثر انخفاضا، "وبالنسبة للبلدان التي تنخفض فيها مستويات عدم المساواة يؤدي ازدياد معدلات نمو الدخل الوسيط بنسبة 1% إلى تخفيض بحوالي 4% في انتشار الفقر من مستوى دولار واحد في اليوم، وتهبط تلك النسبة إلى حوالي 0% في البلدان التي تنتشر فيها عدم المساواة في الدخل"[6]. الدخل"[6].

---

[1] عبد القادر علي،علي. *مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي*. سلسلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد السادس والستون. 2007. ص3

[2] *تقرير عن التنمية في العالم2006: الإنصاف والتنمية*. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن 2006. ص2

[3] الفارس، عبد الرزاق. *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2001. ص93

[4] مانسفيلد، مارتن. عالم الاقتصاد. مركز الكتاب الأردني. عمان 1987. ص658

[5] النجفي،سالم توفيق؛ عبد المجيد،أحمد. *السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2008. ص95

[6] البنك الدولي. مرجع سابق 2006. ص10

أما مؤيدو تفاوت الدخل، فبالرغم من قلة عدد من نادى بأفضلية عدم المساواة في الدخل[1]، وذلك لاعتبارات أخلاقية، إلا أن الحجج التي يستند عليها هؤلاء هي حجج لا تقل منطقية عن حجج مناظريهم وهي:

1. يقولون إن التفاوت في الدخل مطلوب ليكون حافزاً للناس على الإنتاج والإبداع، "فإذا كان الدخل واحداً بالنسبة للجميع، فلماذا يزعج الإنسان نفسه لزيادة الإنتاج أو يحاول ابتكار عمليات جديدة أو يعمل عملاً إضافياً؟ فمهما عمل الإنسان فإن دخله سيبقى نفسه"[2].

2. "يرى كالدور أن الميل الحدي لادخار الأغنياء أكبر من مثيله لدى الفقراء، ومن ثم فإذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتحدد على أساس علاقة تناسبية مع متوسط معدل الادخار[3]، فإنه يتوقع أن تتمكن الاقتصاديات المتسمة بعدم عدالة أكبر في التوزيع من النمو بمعدلات أكبر"[4].

3. يقول مؤيدو تفاوت الدخل إن الأغنياء كانوا الزبائن المهمين للمنتجات الجديدة والمنتجات ذات التقنية العالية التي تفيد المجتمع كله، ويقولون إن هنالك فوائد اجتماعية بوجود بعض الناس يملكون المال الكافي للريادة في الاستهلاك ولدعم الفن والثقافة، ومن الممكن في رأيهم، أن يكون مجتمع المساواة الكاملة قليل النشاط.

4. "عادة ما تتطلب المشروعات الاستثمارية، وخصوصاً تلك المشروعات الجديدة التي تطبق نتائج البحث والتطوير في مجالات رائدة، تحمُّل تكلفة ابتدائية ثابتة كبيرة الحجم، وفي غياب سوق للأسهم يغطي مجالات واسعة للنشاطات الاقتصادية، فإنه لا بد للثروة أن تتركز في أيدٍ قليلة حتى تتيح للأفراد والأسر فرصة مقابلة التكلفة الإنشائية للمشروعات الاستثمارية الجديدة وإقامة الصناعات الرائدة"[5].

5. إن تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل ستؤدي لا محالة إلى إعادة تخصيص الموارد بعيدا عن فرصة تكاليفها البديلة وعن الاستخدام الأكثر كفاءة لها، مما يؤدي إلى تشويه استخدامها وانخفاض المخرجات الناجمة عن استخدامها للمكنات.

توزيع الدخل/الإنفاق:

أنواع توزيع الدخل/الإنفاق: هنالك 3 أنواع من توزيع الدخل، وعادة ما يتحدث الاقتصاديون عن نوعين من توزيع الدخل[6]:

التوزيع الوظيفي: ويهتم هذا التوزيع بعوامل الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال والتنظيم)، ويتم تحت هذا التوزيع النظر إلى سلوك الأنصبة التالية في إجمالي الدخل.

- نصيب عنصر العمل، وهو الذي يتمثل في الأجور على مستوى الاقتصاد.
- نصيب عنصر رأس المال، وهو الذي يتمثل في الدخول من الفائدة التي تدفع لقاء استغلال رصيد رأس المال في العملية الإنتاجية.

---

[1] لاحظ أننا ذكرنا عدم المساواة ولم نذكر العدالة.

[2] مانسفيلد،مارتن. مرجع سابق 1987. ص660

[3] كما هو الحال في نموذج هارود–دومار

[4]عبد القادر علي، علي. *التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية* . مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت .المجلد الخامس،العدد الثاني. حزيران 2003. ص 56

[5] عبد القادر علي، علي. مرجع سابق2003.ص57

[6] هنالك نوع ثالث من التوزيع يُدعى بالحصص التوزيعية، وفي العديد من الأحيان لا يُفرق الاقتصاديون بينه وبين التوزيع الوظيفي للدخل. للدخل.

- نصيب عنصر الموارد الطبيعية، بالأخص الأرض، وهو الذي يتمثل في الريع الذي يُدفع لقاء استغلال الأرض في العملية الإنتاجية.
- نصيب عنصر التنظيم والمبادرة، وهو الذي يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها من العملية الإنتاجية.

التوزيع الفردي: كما هو معروف فإن مختلف عناصر الإنتاج تكون مملوكة للأفراد في القطاع الخاص، وأن كل فرد يمكن أن يحوز على ملكية كميات مختلفة من كل عنصر. "وبالانتقال من مستوى التوزيع في الاقتصاد إلى مستوى الأفراد أو الأسر يتم الانتقال من التوزيع الوظيفي إلى التوزيع على مستوى الأفراد"[1].

معايير قياس عدم العدالة في التوزيع:

توصلت الأدبيات النظرية استناداً إلى عدد من الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية إلى العديد من المعايير التي ينبغي توفرها في مؤشرات التوزيع من أهمها[2]:

"**معيار البناء المجهول:** ليس مهماً من الناحية الأخلاقية التعرف على من يحصل على الدخول تحت الدراسة. فعلى سبيل المثال فإن الحالة التي يحصل فيها زيد على x بينما يحصل عبيد على y هي متطابقة مع الحالة التي يحصل فيها عبيد على x وزيد على y. ويعني هذا المعيار أنه يمكننا على الدوام ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد (أو الأسر) من الأفقر للأغنى.

معيار السكان: عند مقارنة توزيع الدخل لعدد سكان معين مع توزيع آخر للدخل يصنف عدد السكان مع ثبات نمط التوزيع، فإن درجة العدالة ستكون متطابقة في الحالتين. ويعني هذا المعيار أن حجم السكان ليس له تأثير في عدالة التوزيع.

معيار الدخل النسبي: إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم، وذلك بزيادة (أو تخفيض) دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين. ويعني هذا المعيار أن ما يهم هو الدخل النسبي وليس حجم الدخل.

معيار التحويلات: ويُعرف أيضاً بمعيار دالتون ويرى أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الأغنياء فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعداً عن العدالة من التوزيع القائم."[3]

مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع:

البيانات: لابد من أن الصعوبة الأولى التي تصادفنا أثناء قياس عدم العدالة هو عدم توفر البيانات، وإن توفرت فإن هنالك مشكوكية في مدى مصداقيتها، كما أنها لا تتوفر لسلسلة زمنية طويلة. وسنعتمد هنا على مسحين لدخل نفقات الأسرة في سورية لأعوام 1997/1996، 2004/2003[1].

---

[1] بن جليلي، رياض. *مؤشرات توزيع الإنفاق*. حلقة تدريبية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت. 2007

[2] يلاحظ أنه قد تمت صياغة هذه المعايير بحيث تجد قبولا واسعا بين الناس بمختلف اتجاهاتهم، ومن ثم فإنه يطلق عليها صفة البديهيات بمعنى أنها تكون مقبولة للجميع بداهة أو بالفطرة السليمة.

[3] عبد القادر علي،علي. مرجع سابق. 2007. ص4

وحدة القياس:

الدخل أم الإنفاق: عادة ما يستند الإحصائيون إلى الإنفاق كتعبير أفضل عن رفاه الفرد، فدخل الأسرة قد لا يتضمن الأصول التي تمتلكها، كما أن الدخل قد يمتاز بالموسمية وخاصة في البلدان المعتمدة على القطاع الزراعي، كما أن الفرد غالباً ما يميل إلى التصريح عن إنفاقه بشكل أكثر صدقاً من التصريح حول دخله. وعموماً فإن تقديرات توزيع الدخل بناء على معلومات الإنفاق تميل إلى تقليل درجة التباين الحقيقي بين الفئات، وذلك لأن حصة الادخار في الدخل الإجمالي تزداد مع ارتفاع مستويات الدخل.

الفرد أم العائلة: لو كان الفرد وحدة التحليل فإن عدداً كبيراً من الأفراد سيظهرون من دون دخل مسجل كالأطفال والزوجات العاملات في المنزل، ومع ذلك فإن هؤلاء قد يتمتعون بمستوى عال من المعيشة نتيجة لمشاركة الدخل مع الآباء أو الأزواج. أما العائلات الكبيرة فسيظهر إنفاقها بحجم كبير نتيجة ارتفاع عدد الأفراد فيها، وبالتالي يتم الأخذ بمتوسط الإنفاق العائلي لكل فرد Household expenditure per capita.

مؤشرات قياس التفاوت: يعرف مؤشر قياس التفاوت بأنه تمثيل رقمي يصور مدى التفاوت في التوزيع مقارنة بغيره من البلدان أو بفترات زمنية مختلفة أو مع وضع أمثل لتوزيع الدخل. وسنقف عند المقاييس الإحصائية والمقاييس المعيارية. وتتفق هذه المقاييس في أن اقترابها من الواحد تعني اتجاهاً أكبر نحو اللا مساواة، في حين أن نزوعها نحو الصفر تعني اتجاهاً أكبر نحو المساواة.

المدى: هو أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل، حيث يقيس الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة، ويُعبر رياضياً عنه بالعلاقة التالية: $R=(\max yi-\min yi)/\mu$ ، فإذا كان الدخل موزعاً بشكل متساوٍ فإن R= 0، وبالعكس فإن كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن R = n، أي أن قيمة المدى تتراوح بين 0 وعدد السكان، ولا ينسجم هذا المؤشر مع معيار الدخل النسبي.

متوسط الانحراف النسبي: ويدرس هذا المؤشر الفرق بين إنفاق كل أسرة ومتوسط إنفاق الأسرة (كوضع مثالي) وقسمته على الدخل الإجمالي حسب المعادلة الآتية: $M=\frac{\sum|\mu-yi|}{nu}$ ، ففي حالة التوزيع المتساوي للدخل فإن M = 0، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن M = 2(n-1)/n. ولا ينسجم هذا المؤشر مع معيار دالتون.

التباين: ويلجأ هذا المؤشر إلى تربيع الفروق بين إنفاق كل فرد والمتوسط وتقسيم المجموع على عدد السكان كالتالي: $V=\frac{\sum(u-yi)^2}{n}$. ويؤخذ على هذا المؤشر أنه يعتمد على متوسط الإنفاق بحيث يمكن أن يُظهِرَ توزيع معين تبايناً نسبياً كبيراً مقارنة بتوزيع آخر، إلا أن تباينه ربما كان أصغر بسبب تدني متوسط الإنفاق الذي حُسِبَت على أساسه التباينات.

معامل التباين: من أجل التغلب على المشكلة التي يعاني منها المؤشر السابق يتم احتساب معامل التباين الذي يرتكز على التباين النسبي والذي هو الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على الدخل كالتالي: C = V/u.

الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق: ويعرف هذا المؤشر على النحو التالي:

---

[1] على الرغم من قيام المكتب المركزي للإحصاء بمسح جديد لدخل ونفقات الأسرة 2007/2006، إلا أننا لم نستطع الحصول على البيانات الخام اللازمة للقيام بالتحليل المطلوب للبيانات الحديثة، بالإضافة إلى أنه لم يتم حتى الساعة نشر دراسة الفقر في سورية بناءاً على هذه البيانات.

$$L=\left[\sum(\ell og\,\mu-\ell og\,yi)^2\ /n\right]^{\frac{1}{2}}$$

منحنى لورانز: ويعبر بيانياً عن مدى التفاوت في توزيع الدخل، حيث يقارن هذا المنحني مع وضع المساواة في التوزيع والذي يعبر عنه بخط الـ 45° (أو المنصف)، أما منحنى لورانز فيعرف بأنه العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للواحدات المستقبلة للدخل. ويُمثل منحنى لورانز بيانياً كالتالي:

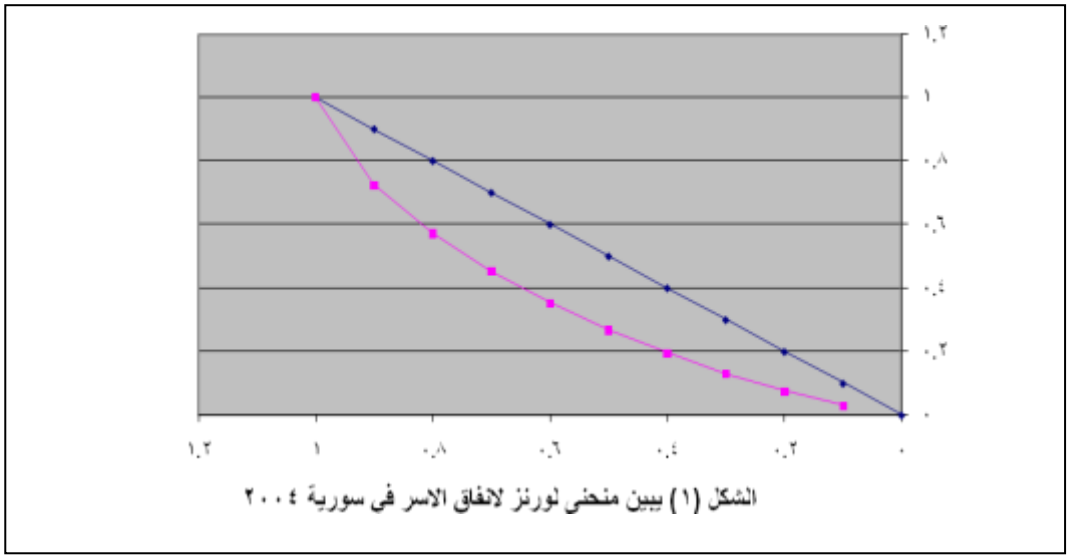

الشكل (١) يبين منحنى لورنز لانفاق الاسر في سورية ٢٠٠٤

وتُعبِر الفجوة بين منحني لورانز وخط التساوي عن مقدار التباين في توزيع الدخل، فكلما انحنى المنحني باتجاه اليسار زادت اللامساواة في التوزيع، وكلما انزاح المنحني باتجاه اليمين زادت المساواة في التوزيع.

معامل جيني: ويشتق هذا المعامل من منحني لورانز، وهو المساحة المحصورة بين محني لورانز وخط المساواة إلى إجمالي المنطقة تحت خط التساوي (خط 45°). ويُحسب معامل جيني كالتالي:

$$G=1-\sum(P_i-P_{i-1})(L_i+L_{i-1})$$

حيث P هي التوزيع التكراري المتراكم للسكان، و L هي التوزيع التكراري المتراكم للإنفاق.

وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر، وهي تعبر عن المساواة الكاملة، والواحد، وهي تعبر عن اللا المساواة الكاملة. "والعيب الرئيسي لهذا المؤشر هو أنه يضع قيمة نسبية ضمنية شاذة للتغيرات التي تقع في الأجزاء المختلفة من التوزيع، وإذا ما تم تحويل للدخل من شخص غني إلى شخص فقير فإن أثر ذلك في قيمة المؤشر ستكون أعظم فيما إذا كان كِلا الشخصين قرب الوسط مما لو كانا على طرفي التوزيع"[1].

مؤشر اتكنسون: ويستند هذا المؤشر إلى نظرية الرفاه الاجتماعي. ويعتمد هذا المؤشر على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، أو بمعنى آخر الدخل الذي يراهُ المجتمع بأنه الدخل العادل. ويعتمد مؤشر اتكنسون على $\sum$ التي تُعرف بأنها «معامل تجنب عدم المساواة»، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفاً عن حالات عدم المساواة ومفضلاً لحالات المساواة، ويُصاغ المؤشر على النحو التالي: $A = [1 - ye/u]$

[1] الفارس، عبد الرزاق. مرجع سابق2001. ص103

مؤشر ثيل: "تم اشتقاق هذا المؤشر من فكرة الأنتروبيا في نظرية المعلومات، والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة. ومؤشر ثيل للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، ويُعبر عن هذا المؤشر كالتالي:

$T=\sum q_i \ \ell og\ q_i\ /1/n$ حيث n هو عدد العائلات، و q_i هو الدخل لمجموعة i من الأفراد"[1].

توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية:

تطور توزيع الإنفاق الاستهلاكي: يتميز توزيع الإنفاق في سورية بعدالة متوسطة وفقاً لمعامل جيني[2]، حيث انخفض من 39% عام 1992 إلى 34% عام 1997[3]، ولقد ساء هذا التوزيع بين عامين 1997 و 2004، حيث زاد بمقدار 3.4 نقاط مئوية بين العامين المذكورين وبلغ 37% عام 2004. وتحتل سورية موقعاً متوسطاً بالنسبة لهذا المعامل بين البلدان المجاورة والعربية حسب ما يبين الجدول التالي:

الجدول (1) يبين معامل جيني في بلدان مختلفة

الدولة	معامل جيني (%)	العام	الدولة	معامل جيني (%)	العام
تونس	40	2005	اليونان	33	2005
الأردن	38.8	2003	قبرص	29	2005
مصر	34.4	2001	المغرب	40	2005
تركيا	43.6	2003	سورية	37	2004

المصدر: موسوعة ويكيبيديا على الشبكة الإلكترونية.

"إن سوء التوزيع هذا أدى إلى تخفيض تأثير النمو على التخفيض من الفقر، إذ أسهم سوء التوزيع هذا إلى زيادة الفقر بمقدار 3.06%"[4].

وإذا ما تمعنا إلى مؤشر جيني على مستوى المناطق، فإننا نلاحظ أن اللا مساواة هي أقل في الريف منها في الحضر، وخاصة في المنطقة الجنوبية حيث يصل التفاوت إلى حوالي 6 نقاط مئوية. ويبلغ هذا المؤشر حده الأقصى

---

[1] **المرجع السابق. ص104**

[2] **كما ذكرنا سابقا تعتمد معظم الأدبيات على معامل جيني كمؤشر لتوزيع الإنفاق، إلا أننا نجد أنه لا بد من ذكر بعض المؤشرات الأخرى المتعلقة بالتوزيع لحالة سورية وذلك اعتماد على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة 2004/2003. والجدير بالذكر أنه تم حساب هذه المؤشرات مرتين؛ المرة الأولى بالاعتماد على الإنفاق العائلي الكلي، أما المرة الثانية فبالاعتماد على الإنفاق العائلي لكل فرد، علماً أننا نفضل استعمال البيانات الواردة في الطريقة الثانية.**

المؤشر	الإنفاق العائلي	الإنفاق العائلي لكل فرد
المدى	31.7	38.6
متوسط الانحراف النسبي	0.45	0.58
التباين	281445028.42	21307737.81
معامل الاختلاف	0.797	1.068
الانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق	0.00729	0.31384

ويتبين لنا من الجدول أعلاه أن استعمال النوع الثاني من البيانات (الإنفاق العائلي لكل فرد) يقود إلى نتائج أكبر تفاوتا من حيث التوزيع وهو مرده إلى أن العائلات الفقيرة، وهي عادة ما تكون كبيرة الحجم، قد تنفق أكثر بسبب ارتفاع عدد أفرادها الذين ينفقون.

[3] **باقر، محمد حسين. *قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية*. الاسكوا 1998. ص32**

[4] **الليثي،هبة. *الفقر في سورية 1996-2004*.البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2005. ص55**

في حضر المنطقة الوسطى (محافظتي حمص وحماه) حيث تصل إلى 39.4% عام 2004. أما أدنى حد لهذا المؤشر فقد بلغ في المناطق الريفية من الجنوب فوصل إلى 30.9%. وبشكل عام زادت اللا مساواة في معظم مناطق القطر بين عام 1997 و2004 باستثناء ريف المناطق الجنوبية وحضر المناطق الساحلية والتي انخفض فيها المعامل بمقدار 2.3 و1.2 نقطة مئوية على التوالي.

الجدول (2) يبين معامل جيني في الأقاليم السورية وبحسب مكان الإقامة (حضر/ريف) لعام 2004/2003

	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في 2004/2003 بالليرة السورية			معامل جيني		
الإقليم	97/1996	2004/2003	نسبة النمو السنوي	97/1996	2004/2003	التغير الفعلي
الحضر						
المناطق الجنوبية	3796	4646	2.926	0.334	0.368	0.034
الشمال الشرقي	3036	3775	3.160	0.328	0.383	0.055
مناطق الوسط	3022	4016	4.147	0.324	0.394	0.070
المناطق الساحلية	3857	4274	1.480	0.359	0.346	-0.012
الريف						
المناطق الجنوبية	3085	3174	0.406	0.332	0.309	-0.023
الشمال الشرقي	2613	2472	-0.788	0.325	0.326	0.000
مناطق الوسط	2375	3074	3.755	0.327	0.357	0.029
المناطق الساحلية	3876	3844	-0.118	0.333	0.333	-0.00
الإجمالي	3085	3541	1.988	0.337	0.374	0.037

المصدر: الليثي. 2005

أثر اللا مساواة على الفقر في سورية: يختلف تأثير التحسن في التوزيع وفي الإنفاق على الفقر تبعاً للمناطق المختلفة، وتعكس مرونة الفقر بالنسبة للتوزيع هذا التأثير. ويُلاحظ أن مرونة الفقر بالنسبة للتوزيع هي أكبر من مرونة الفقر بالنسبة للنمو، وهذا يعني أن الفقر يتأثر بسياسات تحسين توزيع الإنفاق أكثر من تأثره بالسياسات المحفزة للنمو الاقتصادي، ففي حين تنخفض نسبة الفقراء بمقدار 2.95% حين يزداد متوسط الاستهلاك بمقدار 1%، فإن نسبة الفقر تنخفض بمقدار 4.223% عندما تنخفض قيمة معامل جيني بمقدار 1%. هذا على مستوى القطر أما على مستوى الأقاليم ومكان الإقامة (ريف/ حضر) فإننا نجد الأنماط التالية:

1. أثر التحسن في اللامساواة أكبر من أثر التحسن في متوسط الإنفاق. وهذا هو النمط السائد في معظم المناطق السورية، ويصل هذا التفاوت في الأثر أقصاه في حضر المنطقة الجنوبية. ففي حين ينخفض الفقر بمقدار 10.62% عندما تتحسن حالة التوزيع بمقدار 1%، نجد أن هذا الانخفاض لا يتجاوز 6% عندما يتحسن متوسط الإنفاق بنفس المقدار.

2. أثر التحسُّن في اللامساواة على الفقر أقل من أثر التحسن في متوسط الإنفاق على الفقر. ويسود هذا النمط في ريف المنطقة الشمالية الشرقية فقط.

3. يصل أثر التحسن في اللامساواة على الفقر إلى أقصاه في حضر المنطقة الجنوبية، في حين يصل إلى أدنى مستوياته في ريف المنطقة الشمالية الشرقية.

الجدول (3) يبين مرونة الفقر بالنسبة للنمو ولتحسن توزيع الدخل بحسب الأقاليم السورية لعام 2004/2003

	مرونة النمو	مرونة التوزيع
الحضر		
الجنوب	−5.923	10.625
الشمال الشرقي	−3.498	5.583
الوسط	−4.033	6.896
الساحل	−3.089	5.209
الريف		
الجنوب	−3.543	3.953
الشمال الشرقي	−2.761	2.579
الوسط	−3.996	5.424
الساحل	−3.547	5.061
جميع أنحاء سورية	−2.956	4.223

المصدر: الليثي. 2005

وبشكل عام ليس للسياسات المحسنة لتوزيع الإنفاق ذلك الأثر في الريف الذي تولده في الحضر، وقد يعود هذا بشكل أساسي إلى انخفاض اللامساواة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

السياسات الاقتصادية وعدالة التوزيع:

يلاحظ أنه خلال الفترة منذ بداية الثمانينيات، وفي إطار سيادة النظرية النيوكلاسيكية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تم تجاهل سياسات التوزيع إلى أن أعيد الاعتبار إليها في ظل الأهداف الدولية للتنمية. استناداً إلى ما سبق فليس بمستغرب أن تفتقر الأدبيات لنتائج تطبيقية في هذا المجال. أضف إلى ذلك غياب المعلومات حول توزيع الدخل في الدول النامية، وهذا ما أسهم في ندرة النتائج التطبيقية.

ولا يوجد في سورية أية سلسلة زمنية لمؤشرات عدالة التوزيع يمكن من خلالها دراسة العلاقة القياسية مع الأداء الاقتصادي، مُمثلاً بالنمو الاقتصادي، أو مع مؤشرات السياسات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يُحتم علينا، كحلٍ بديل، الاستعانة ببعض المؤشرات ذات الدلالة على مدى انحياز أثر السياسات، من حيث المدخلات والمخرجات، نحو الفئات العُشرية الدُنيا، وبالتالي أثرها على تحسين حالة توزيع الإنفاق.

السياسة النقدية: يُعتبر التضخم المُخرج Output الأساسي للسياسة النقدية. ويميل التضخم المرتفع إلى التأثير سلباً على عدالة التوزيع، ذلك أن التضخم هو خفضٌ لقيمة العملة، وبالتالي لا يؤثر على حملة الأصول الثابتة وهم من الفئات العُشرية العليا. في حين لا يتحصل حملة الأصول السائلة، وهم غالباً من ذوي الفئات العشرية المنخفضة، إلا

على الخسائر. كما أن السياسات النقدية التي تهدف إلى خفض القيمة الخارجية للعملة المحلية ستعمل على تشجيع الصادرات، فإذا كانت المنتجات الزراعية تشكل حصة كبيرة منها فإنه لا بد من التخمين أن عدالة التوزيع ستتحسن. لكن للسياسة الأخيرة نتائج عكسية تتمثل في انخفاض العرض المحلي من السلع وارتفاع أسعار الواردات، الأمر الذي يعيق من جهود مكافحة الفقر وتحسين حالة المساواة داخل القطر.

وفي سورية شهد التضخم جموحاً كبيراً في سبعينات حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، ثم بدأ بالاستقرار عند مستويات منخفضة ليعود بالارتفاع في بداية التسعينات، إلى أن أصاب الاقتصاد السوري ركود تضخمي في الربع الثالث من التسعينات، ثم انعكس التضخم ليصبح سالباً أو قريباً من الصفر حتى عام 2003. وتشير بيانات المصرف المركزي إلى ارتفاع التضخم إلى السنوات الخمس الأخيرة بمعدل متوسط 6.4%.

الجدول (4) يبين معدلات التضخم (2001-2008)

العام	معدل التضخم
2001	-0.45
2002	1
2003	5.1
2004	4.4
2005	7.4
2006	10.03
2007	4.5
2008	15.2

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي

وبحسب المكتب المركزي للإحصاء وبالاعتماد على عام 2005 كسنة أساس، فإننا نجد أن سلعاً معينة قد ارتفعت بنسب هائلة، فإذا دققنا في السلع الأكثر استهلاكاً من قبل الفئات مُنخفضة الدخل نجد أنها ارتفعت أكثر بكثير من سلع أخرى، فارتفع الرقم القياسي للأغذية والمشروبات غير الأولية، والتي تشكل 75 –80% من الإنفاق الشهري الكلي للنصف الأدنى دخلاً من الأسر، بمقدار 47% بين عامي 2005 و 2008، في حين أنها تشكل 44% من الإنفاق الشهري الكلي للعُشر الأعلى دخلاً.

وإذا ما تمعنا في الإنفاق الغذائي بشكل أكثر تفصيلاً حسب الفئات العشرية وقارناه مع تطور الأرقام القياسية للأسعار لعام 2008، فإننا نجد أن السلع الغذائية الأكثر إنفاقاً من قبل الفئات العشرية الدنيا قد تطورت أسعارها بشكل أكثر من غيرها فالحبوب ومشتقاتها، والتي تمثل حوالي 17.7% من الإنفاق الغذائي للعُشر الأدنى من الدخل، قد تطور الرقم القياسي لأسعارها فوصلت إلى 163%.

كما يمكن ملاحظة أن الرقم القياسي الوحيد الذي انخفض خلال الفترة 2005 . 2008 هي أسعار الاتصالات، ونلاحظ استفادة العشر الأغنى هنا على اعتبار أن حصة الاتصالات من مجمل إنفاقها هو 3.59%، في حين أن الرقم المناظر للعُشر الأفقر هو 2%.

ولا بد هنا من الرجوع إلى ما ذكرته الدراسة التي أعدتها هيئة تخطيط الدولة (آذار 2008)، حين ذكرت أن الارتفاع في حصة الطبقات العُشرية الدنيا من الإنفاق إنما تعود إلى ارتفاع أسعار السلع الدنيا والأساسية وليس إلى تحسن الوضع المعيشي للمواطن[1]، ما يعني أنَّ هذه الأسر لم تستفد من ارتفاع حصتها من مجمل الاستهلاك.

وأثَّرت السياسة النقدية باستعمال أدواتها إيجاباً على الطبقات الدنيا، حيث نلاحظ ارتفاع التسليفات الموجهة نحو الخدمات الأخرى، وهي تشمل قروض التجزئة كالسيارات والزواج والدخل المحدود أي أنها موجهة للفئات الدنيا، من مجمل التسليفات، فارتفعت من 7% عام 2001 إلى 16% عام 2008 وفي هذا انحيازٌ واضحٌ للفئات الدنيا.

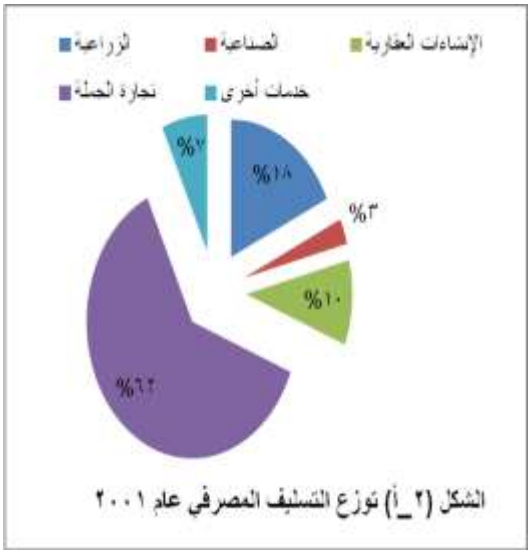

الشكل (٢_أ) توزع التسليف المصرفي عام ٢٠٠١

الشكل (٢_ب) توزع التسليف المصرفي عام ٢٠٠٨

كما سيكون لإصدار المرسوم التشريعي /15/ لعام 2007 كبير الأثر في تأسيس مؤسسات مصرفية تُعنى بالتمويل الصغير، والذي يعتبر إحدى أهم الوسائل لمكافحة الفقر في البلدان النامية.

السياسة المالية: تمثل السياسة المالية إرادة الحكومة الأكثر مباشرة لإعادة توزيع الدخل.

وأما من **ناحية الضرائب**، فتُعتبر العدالة القاعدة الأولى من القواعد الضريبية الأربعة التي صاغها آدم سميث في كتابه المشهور "ثروة الأمم"، ويقصد بها أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمُّل الأعباء العامة تبعاً للمقدرة التكليفية لكل منهم، وطبقاً لمبدأ انخفاض المنفعة الحدية للنقود مع ارتفاع الدخل، "فقد اتجه كُتَّاب المالية العامة إلى الضريبة التصاعدية واعتبروها أكثر تحقيقاً للعدالة"[2]. ومن الناحية النظرية، تعتبر الضرائب المباشرة على الدخل والثروة أكثر عدالة من الضرائب على الإنفاق بشكل عام، خاصة إذا كانت تلك الضرائب تُفرض بشكل تصاعدي، فإذا كانت تفرض بمعدل نسبي فإنها تعتبر ضرائب غير عادلة لأنها لا تراعي نظرية المقدرة على الدفع في طرح الضريبة[3]. أما الضرائب المباشرة على رأس المال فهي تعمل على التخفيف من الفروق وخاصة ضريبة التركات، كما أن الضرائب

[1] ***تحليل الاقتصاد الكلي السوري***. **هيئة تخطيط الدولة. دمشق 2008. ص22**

[2] **محمد سعيد فرهود. *المالية العامة*. مطبوعات جامعة حلب. حلب. 1996 ص163**

[3] **الأصل في الضرائب النسبية أنها فُرضت من أجل تحقيق العدالة في مجتمع العصور الوسطى الذي كان يعفي طبقة نبلاء المجتمع ورهبانه من المساهمة في دفع الضرائب للدولة.**

على الإنفاق للسلع الكمالية وتوابعها أكثر عدالة من الضرائب على الإنفاق للسلع الضرورية وخاصة الغذائية، حيث ترتفع حصة الأخيرة من مجمل إنفاق الطبقات الدنيا.

وفي سورية، فقد نصّ الدستور السوري الدائم المقر عام 1973 في مادته التاسعة عشر على أن "تُفرض الضرائب على أسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية". ونلاحظ من الشكل أدناه أن حصة الإيرادات الضريبية المباشرة هي أكبر من حصة نظيرتها غير المباشرة.

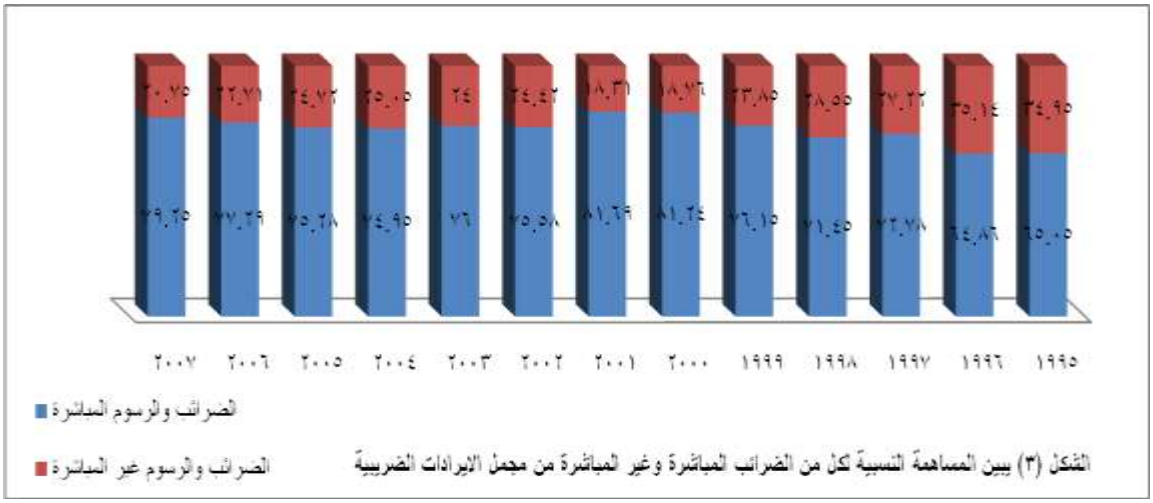

المصدر: وزارة المالية

كما أن الفرق في الحصتين يميل إلى الارتفاع لصالح الإيرادات المباشرة، ما يعني أن الضرائب تتحول نحو الاعتماد إلى شخصية الضريبة أكثر من عينيتها، وهو ما يحسن من العدالة التوزيعية في تحمُّل العبء الضريبي، ولابد من ذكر بعض التطورات الحاصلة على الصعيد الضريبي ذات الأثر على عدالة التوزيع:

- أدت زيادة الحد الأدنى المعفى من ضريبة الدخل من 1000 ل.س إلى 5000 ل.س بموجب القانون 23 لعام 2004 ومنه إلى 6010 ل.س بموجب المرسوم التشريعي رقم /33/ لعام 2009 إلى تخفيف بعض العبء عن ذوي الدخل المحدود وهو ما أدى إلى التخفيف من سوء التوزيع.
- أدت الإعفاءات الضريبية إلى تجنب الكثير من ذوي المقدرة على تحمل واجبهم الضريبي وذلك بحسب قوانين الاستثمار المختلفة، إلا أن هذه الإعفاءات قد تم إلغاؤها بموجب المرسوم التشريعي /54/ لعام 2006 وهو ما سيؤدي إلى تخفيض التفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

ونبقى في ناحية إيرادات الدولة، حيث يؤثر التمويل عن طريق القروض العامة (أذون الخزينة) على توزيع الدخل بطريقة سلبية، فتعمل على زيادة التفاوت في الدخل عن طريق أسعار الفائدة المرتفعة التي تقدمها للأغنياء الذين وجدوا في هذه السندات وسيلة لإدرار العائد على سيولة زائدة في جعبتهم. وفي سورية، وفي ظل المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2007، يتوقع أن تتجه المزايدات نحو الزبائن الخاصين كالبنوك وليس نحو عامة الشعب، وهو ما يعني حيازة حملة الأسهم في البنوك (وغالبيتهم من طبقات الشعب الميسورة) على عوائد تلك الأذون، أي أن الإنفاق العام

سيتوجه نحو هذه الفئات، مما سيزيد من التفاوت في توزيع الإنفاق[1]. أما **الإنفاق** فهو يؤثر بشكل أفضل من الضرائب على توزيع الدخل، ويشمل الإنفاق المعزز لعدالة التوزيع[2] الإنفاق المُكون لرأس المال البشري، وسنتحدث هنا عن الإنفاق الصحي والإنفاق التعليمي، والإنفاق لدعم أسعار بعض السلع، وسنقتصر هنا على دعم أسعار مادة المازوت[3]، كما سنعرج على دعم المواد التموينية:

أ. الإنفاق التعليمي: تشير معظم الدراسات إلى أن الإنفاق على التعليم من أكثر المؤثرات الإيجابية نحو تحسين عدالة التوزيع. وتبين نتائج الدراسات أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 1.4 نقطة مئوية[4]. إنَّ دعم الحكومة للتعليم يجب أن يكون مُوجهاً لأبناء الطبقة الفقيرة، وفي هذا الصدد فإن "الإنفاق على التعليم الابتدائي هو أكثر فاعلية في الوصول إلى أبناء الفئات العشرية الدنيا، فهو يحد من الفوارق في رأس المال البشري عبر مجموعات الدخول، ويمكن أن يقلل من التفاوت في الدخول عبر الأمد الطويل"[5]. وهو بالفعل ما قامت به الحكومة السورية، حيث نلاحظ من الجدول أدناه ارتفاع حصة موازنة التعليم دون العالي ليصل إلى 14.76% من الموازنة الإجمالية للدولة عام 2006، ويستحوذ التعليم دون العالي على 80% من الموازنة الموجهة للتعليم.

الجدول (5) يبين تطور موازنة التعليم العالي على مدار العقدين الماضيين(1000 ل.س)1986-2006

العام	الموازنة العامة للدولة	موازنة التعليم دون العالي	موازنة التعليم العالي	الموازنة الكلية للتعليم	حصة موازنة التعليم دون العالي من الموازنة العامة للدولة %	حصة موازنة التعليم دون العالي من الموازنة الكلية للتعليم%
1986	43841000	2582415	1339477	3921892	5.89	65.85
1990	61875000	3372134	2288252	5660386	5.45	59.57
1994	144162000	6679810	3886886	10566696	4.63	63.22
1998	237300000	10107452	6701363	16808815	4.26	60.13
2002	356389000	42324353	11244650	53569003	11.88	79.01
2004	449500000	51159473	16891309	68050782	11.38	75.18
2006	495000000	73060399	18087615	91148014	14.76	80.16
2007	588000000	77333517	20974375	98307892	13.15	78.66

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية

[1] يشير بعض الاقتصاديين إلى أن أذون الخزينة ما هي إلا وسيلة من أجل رفع العائد على سيولة البنوك الخاصة التي يحتفظ بها المصرف المركزي في خزانته من 1% إلى 5% كعائد سنوي لهذه الأذون.

[2] أما الانفاق غير المعزز لعدالة التوزيع فيتمثل بشكل أساسي في الاعانات الاقتصادية التي تُمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة بالاضافة إلى فوائد الدين العام.

[3] بالاضافة إلى ذلك لا بد من الحديث عن الانفاق لدعم أسعار السلع الأخرى (مياه، كهرباء، غاز، كيروسين) وعن الدعم الزراعي، إلا أن محدودية عدد صفحات البحث أجبرتنا على القصور في الدراسة.

[4] حيث عُرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة فأكثر.

[5] *هل ينبغي أن يكون الانصاف هدفا للسياسات الاقتصادية*. مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. أيلول 1998. ص4

وبتفحص البيانات الواردة من مسح دخل ونفقات الأسرة 2007/2006، نجد أن 1.21% فقط من إنفاق الأسرة السورية بشكل متوسط، يذهب لغايات تعليمية. وتزداد هذه النسبة مع ازدياد الفئات العشرية، إذ تقفز من 0.47% بالنسبة للفئة العشرية الدنيا إلى 1.44% بالنسبة للفئة العشرية العليا. وينفق أبناء الأسر من الفئة العشرية العليا أكثر من عشرين ضعف إنفاق نظرائهم في الفئة العشرية الدنيا، وهذا ما يعني أن دعم الدولة على التعليم هو إنفاق مُنحاز باتجاه الأغنياء. وبالتدقيق في الإنفاق التعليمي للفئات العشرية بأجزائه، فإننا نجد أن الإنفاق على بدلات المدارس والإنفاق على القرطاسية يشكلان 70% من مجموعة إنفاق الفئة العشرية الدنيا على التعليم، في حين أن الإنفاق على الحقائب المدرسية يشكل 15% من مجموع إنفاق هذه الفئة على التعليم.

الجدول (6) يبين تقسيم الإنفاق التعليمي إلى أجزائه بحسب الفئات العشرية (%) 2007/2006

الفئة العشرية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط
%من الإنفاق الكلي	0.47	0.76	0.91	1	1.13	1.2	1.27	1.33	1.27	1.44	1.21
بدلات مدارس	36.4	34.7	40.2	36.7	36.4	34.3	30.1	25.6	22.4	17.3	26.43
قيمة كتب مدرسية	5.53	6.5	6.23	5.19	7	7.29	6.48	6.29	6.42	5.05	6.03
حقائب مدرسية	15.2	11.9	11.7	10.3	8.63	8.01	6.29	5.47	4.78	2.92	6.05
قرطاسية ورسم	34	30	27.5	25.8	22.7	21.7	17.2	14.6	13.1	8.79	16.13
آلات حاسبة	0.19	0.15	0.36	0.18	0.45	0.25	0.12	0.13	0.53	0.15	0.25
حاسوب	0	0	0	2.79	3.86	5.36	8.54	11.7	7.6	8.28	7
آلات كاتبة	0	0.02	0	0	0	0	0.01	0	0.01	0	0
مجهر ومكبرات	0.1	0	0	0	0	0.01	0	0.02	0.02	0	0.01
أقساط مدرسية	4.47	8.87	7.02	8.66	13.4	13.9	17.8	20.7	27.9	31.3	21.57
أقساط خارجية	0	0	0	0.06	0.18	0.18	0.34	1.35	0.85	5.25	1.93
دروس خصوصية	0	0.52	1.2	2.7	1.53	2.11	6.41	5.28	7.06	9.39	5.78
دورات تعليمية	1.32	3.57	3.52	5.48	2.57	4.52	3.69	4.74	4.11	4.01	4.04
قطع ومستلزمات حاسوب	0.08	0.28	0.24	0.12	0.22	0.6	0.51	0.25	0.69	0.43	0.42
نفقات تعليم أخرى	2.68	3.59	2.11	2.06	3	1.71	2.41	3.96	4.64	7.17	4.36

المصدر: مسح دخل ونفقات الأسر 2007/2006

ب . الإنفاق الصحي: وكذلك يُعتبر الإنفاق الصحي الحكومي دعماً غير مباشر للأسر التي كانت ستخصص ميزانية أعلى من إنفاقها على الأمور الصحية لولا الإنفاق الحكومي. ولا بد من ملاحظة أن الإنفاق الحكومي الصحي قد تطور من 1.82 عام 1995م إلى 6% عام 2000، وإلى 6.8% عام 2005، ومن ثم انخفض إلى 5.3% عام 2007 من مجمل الإنفاق الحكومي. ويعتبر الإنفاق الوقائي الأساسي أكثر اعتباراً للفقراء من الإنفاق العلاجي. وفي سورية يُلاحظ استحواذ الإنفاق الصحي العلاجي على 78% من مجمل الإنفاق الصحي العام، في حين يستحوذ الإنفاق الوقائي على 22% منه، علماً أن الخطة الخمسية العاشرة تسعى للوصول إلى 40:60 بالنسبة للانفاقين على الترتيب.

وبالتدقيق في الإنفاق الصحي للفئات العشرية بحسب الأجزاء التفصيلية، فإننا نلاحظ أن ما يتجاوز 80% من مجموع إنفاق الفئة العشرية الدنيا إنما يعود إلى الإنفاق على الأطباء بالعيادات الخاصة والإنفاق على الأدوية الطبية بنسبة 28.5% و52.36% على الترتيب، الأمر الذي يعني ضرورة توجه الدولة لدعم أسعار الدواء بشكل أكثر مما تفعله الآن، وذلك عن طريق قيام الحكومة بدعم شركة تاميكو وتوجهها نحو بيع الدواء بأسعار مخفضة عن باقي الشركات. كما يجب الاهتمام بوجود فئة كبيرة من الفقراء تنفق على الأطباء في العيادات الخاصة، الأمر الذي يُوجب على الحكومة إيجاد آلية معينة تدفع هؤلاء الأطباء، ومعظمهم من العاملين لدى المشافي العامة إلى العمل بإخلاص وبطاقتهم الإنتاجية الممكنة في المشافي العامة.

الجدول (7) يبين تقسيم الإنفاق الصحي إلى أجزائه بحسب الفئات العشرية 2007/2006

الفئة العشرية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المتوسط
%من مجموع الإنفاق الكلي	3.29	2.9	3.07	3.01	3.15	3.46	3.5	3.79	4.12	6.33	4.2
الاطباء بالعيادات الخاصة	28.5	31.9	29	32	29.1	27.4	27.4	24.3	21.2	12.4	21.14
أطباء الأسنان بالعيادات الخاصة	3.07	4.35	6.5	6.77	10.5	9.48	12.5	14.4	11.7	10.6	10.45
ممرضات وقابلات	0.54	0.28	0.68	0.16	0.17	0.88	0.09	0.34	0.46	0.27	0.35
خدمات التحليل	2.34	2.71	2.94	4.51	4.22	4.4	4.51	3.91	4.41	2.91	3.62
مشفى عام مرضى خارجين	1.04	0.45	0.31	1.17	0.51	0.52	0.63	1.02	0.41	3.44	1.7
مشفى عام مرضى داخلين	0.38	1.09	2.37	0.85	1.37	1.31	1.77	2.11	1.88	0.94	1.37
مشفى خاص مرضى خارجين	2.21	0.47	3.44	1.08	6.12	5.38	6.93	8.66	13.4	21.4	12.51
مشفى خاص مرضى داخلين	1.5	0.33	1.62	2.44	0.8	3.92	2.75	5.88	12.1	21.1	11.1
خدمات الأشعة	1.72	1.23	1.74	1.13	1.44	2.4	2.33	2.54	2.42	1.43	1.84
أدوية طبية	52.4	51.9	44.6	44.7	40.1	38.3	35.3	31.5	25.7	15.8	28.6
أدوات طبية	3.04	1.95	3.4	2.31	2.21	2.51	2.34	1.41	1.5	1.56	1.88
نظارات طبية	0.7	1.09	0.86	0.63	1.3	1.13	1.09	1.75	1.49	1.15	1.21
سماعات للأذن	0.1	0	0	0	0.27	0.57	0	0.05	0.55	0.32	0.26
نفقات طبية عامة	0.53	0.34	0.27	0.3	0.21	0.09	0.17	0.12	0.08	0.08	0.14
نفقات طبية اخرى	2	1.98	2.25	1.97	1.64	1.79	2.19	2.05	2.85	6.56	3.83

المصدر: مسح دخل ونفقات الأسر 2007/2006

ج-الإنفاق على دعم أسعار الطاقة (المازوت نموذجاً): يُعتبر الدعم على مادة المازوت من النفقات المستنزفة لموارد الدولة وبشدة منذ عام 2004، فبعد أن كان يصل إلى 35 مليار ليرة سورية عام 2003 قفز إلى 120 مليار ليرة سورية عام 2005. يشير الجدول أدناه إلى أن دعم المازوت ذو طبيعة انحدارية regressive، ففي حين يستفيد العُشر

الأفقر من السكان بـ 6.4% من مجمل الدعم على المازوت، نجد أن العُشر الأغنى من السكان يستفيد بمقدار 17.5% من مجمل الدعم، أي أن أغنى الأفراد يحصل على 3 مرات عما يحصل عليه أفقر الأفراد من دعم المازوت[1].

الجدول (8) يبين الإنفاق على مادة المازوت بحسب الفئات العشرية من الإنفاق لعام 2007/2006

فئة الإنفاق	الإنفاق على مادة المازوت (ل.س)	الإنفاق على المازوت من مجمل إنفاق الفئة	حصة الفئة من مجمل الإنفاق على المازوت
1	571	6.33	6.41
2	600	4.54	6.73
3	675	4.31	7.57
4	696	3.88	7.81
5	771	3.78	8.65
6	891	3.86	10.00
7	915	3.46	10.27
8	1053	3.41	11.82
9	1178	3.11	13.23
10	1559	2.42	17.50

المصدر: حسابات الباحث بناء على بيانات جزئية من مسح دخل ونفقات الأسر 2007/2006

د- دعم المواد التموينية: عن طريق الصندوق المعدل للأسعار، والمُحدَث بالمرسوم التشريعي رقم /10/ لعام 1980. وبدأ عدد المواد المدعومة بالانخفاض منذ عام 1997، وتقتصر الآن على أربعة مواد هم السكر والرز والخميرة والدقيق. ويتراوح الدعم بين 2 . 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض من 35 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 27 مليار ليرة سورية عام 2004، ثم عاد إلى الارتفاع حتى وصل إلى 33.5 مليار ليرة سورية عام 2008. ولحساب مدى الكفاءة في استهداف الدعم التمويني للمستحقين من الفقراء فإننا نلاحظ من خلال التدقيق في الكميات المشتراة من مادتي الرز والسكر، حر ومقنن، بحسب الفئات العشرية ما يلي:

أ- يشكل الرز التمويني حوالي 12% من مجمل الكميات المشتراة من الرز بشكل متوسط، وترتفع هذه النسبة عند الخُمس الأدنى إنفاقا من السكان لتصل إلى 17.4% من مجمل الكميات المشتراة من هذه المادة من قِبَلِها، في حين أنها تنخفض إلى 9.9% من مجمل كميات الرز المُشتراة من قبل الخُمس الأغنى من السكان.

الجدول (9) يبين كفاءة الصندوق المعدل للأسعار في استهداف المستحقين من مادتي السكر والرز 2007/2006

شرائح الإنفاق	الكميات المُشتراة شهرياً				حصة الكمية المدعومة من مجمل الكمية المشتراة من المادة			
	رز حر	رز تمويني	سكر حر	سكر تمويني	رز حر	رز تمويني	المجموع من الرز	سكر حر	سكر تمويني	المجموع من السكر
1	3.23	0.74	5.77	2.38	81.39	18.61	100	70.82	29.18	100
2	4.45	0.86	6.77	2.60	83.81	16.19	100	72.23	27.77	100
3	5.32	0.94	8.63	2.58	85.01	14.99	100	76.97	23.03	100
4	5.79	0.87	9.48	1.79	86.98	13.02	100	84.08	15.92	100
5	6.64	0.73	10.84	2.10	90.10	9.90	100	83.76	16.24	100
6	7.53	1.04	11.45	2.22	87.86	12.14	100	83.76	16.24	100

[1] تشير أرقام مسح دخل ونفقات الأسرة 2004 إلى أن أغنى الأفراد كان يحصل على 33 مرة عما يحصل عليه أفقر الأفراد من دعم المازوت.

100	15.66	84.34	100	9.25	90.75	2.11	11.37	0.85	8.33	7
100	20.16	79.84	100	13.91	86.09	3.01	11.91	1.42	8.81	8
100	14.02	85.98	100	8.90	91.10	2.09	12.82	0.93	9.50	9
100	14.62	85.38	100	10.95	89.05	2.87	16.77	1.40	11.42	10
100	18.33	81.67	100	12.10	87.90	2.38	10.59	0.98	7.10	Total
						48.23	39.21	42.26	35.80	النصف الأدنى
						51.77	60.79	57.74	64.20	النصف الأعلى

المصدر: حسابات الباحث بناء على بيانات جزئية من مسح دخل ونفقات الأسرة 2006/2007

ب–يستهلك العشر الأغنى حوالي ضعف ما يستهلكه العشر الأفقر من الرز التمويني. ففي حين تستهلك الأسرة المنتمية إلى العُشر الأدنى إنفاقا 0.74 كيلو رز تمويني وسطياً في الشهر، نجد أن استهلاك الأسر في العُشر الأعلى هو 1.4 كيلو رز تمويني شهرياً. وبشكل عام يُباع 58% من الرز التمويني إلى النصف الأعلى إنفاقاً من السكان بأسعار مدعومة، في حين يستحصل النصف الأدنى على 42% منه. وهو أفضل من توزع مبيعات الرز الحر إذ أن النصف الأدنى إنفاقاً يشتري 35.8% من مجمل كميات الرز الحر المباعة شهرياً، في حين يستحصل النصف الأغنى على 64.2% منه.

ت–يشكل السكر المقنن 28.5% من مجمل السكر المشترى من قبل الخُمس الأفقر، في حين أنه يشكل 14.3% من مجمل كمية السكر المُشترى من قبل العُشر الأغنى.

ث–تستهلك الأسرة المُنتمية إلى العُشر الأدنى إنفاقا 2.38 كيلو سكر تمويني وسطياً في الشهر، في حين تستهلك الأسر في العُشر الأعلى 2.87 كيلو سكر تمويني شهرياً. وبشكل عام فإن 52% من مجمل السكر التمويني يُشترى من قبل النصف الأعلى إنفاقاً من السكان، في حين أن 48% منه يذهب للنصف الأدنى إنفاقاً، وهو أفضل من توزع مبيعات السكر الحر الذي يُقسم بـ 60:40 لصالح الفئة العُشرية العُليا.

أي أن دعم هاتين المادتين، وإن كانا يساعدان الفقراء، نسبة لإنفاقهم، أكثر من مساعدة الأغنياء، إلا أن هؤلاء الأخيرين يحصلون على مقدار أعلى من هاتين المادتين مما يحصل عليه الفقراء، ما يؤكد الطبيعة الانحدارية regressive في الاستهداف هنا.

الاستنتاجات والتوصيات:

1) لم يعد للنمو الاقتصادي أهمية تُذكر في أدبيات التنمية في ظل غياب توزيع عادل لثمار هذا النمو، وقد تبنى الفكر الجديد لمؤسسات بريتون وودز أهمية إدراج الإنصاف في التنمية خاصة بعد إخفاقات وصفاتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان التي طبقتها.

2) اهتم الاقتصاد الكمي بموضوع قياس عدالة التوزيع بالرغم من أن مصطلح "عدالة" هو تعبير فضفاض وعدم اتفاق المفكرين عليه، وظهرت مؤشرات كثيرة للدلالة عليه إلا أن أهمها كان معامل جيني.

3) تحسن توزيع الإنفاق الاستهلاكي في سورية منذ تسعينات القرن الماضي، ثم بدأ بالإمعان سوءاً ليصل إلى 37% عام 2004 وهو يُعتبر منسجما مع الفرضية القائلة بنزوع معامل جيني للارتفاع في المراحل التنموية الأولى. وأدى سوء التوزيع هذا إلى تخفيض تأثير النمو على خفض الفقر، و أدى إلى زيادته بمقدار 3.06%. وتميزت اللامساواة بارتفاعها في الحضر أكثر منها في الريف في الأقاليم الأربعة، وبلغ معامل جيني حده الأعلى في حضر

المنطقة الوسطى ليصل إلى 39.4%.ويتأثر الفقر بسياسات تحسين توزيع الإنفاق أكثر من تأثره بالسياسات المحفزة للنمو الاقتصادي ففي حين تنخفض نسبة الفقراء بمقدار 2.95% حين يزداد متوسط الاستهلاك بمقدار1% فإن نسبة الفقر تنخفض بمقدار 4.223% عندما تنخفض قيمة معامل جيني بمقدار 1%.

4) ليس للسياسات المحسنة لتوزيع الإنفاق ذلك الأثر في الريف الذي تولده في الحضر، وقد يعود هذا بشكل أساسي إلى انخفاض اللامساواة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

5) تتعدد السياسات الاقتصادية المحفزة لتحسين التوزيع، وتُعتبر سياسات المالية العامة أكثرها تأثيرا ولا سيما سياسات الإنفاق العام. وعلى الرغم من تزايد الإنفاق الاجتماعي مما يشير، بصورة مبدئية، إلى اهتمام الحكومات المتعاقبة على تحسين حالة توزيع الإنفاق، إلا أنه وبالتمعن فيها نجد أنها كانت منحازة وبقوة للعُشيرات الأعلى من الإنفاق، وفي ذلك مخالفة واضحة للمبررات التي دعت لتطبيق هذه السياسات. أما بالنسبة للإيرادات فقد توجه النظام الضريبي السوري ليعتمد على شخصية الضريبة أكثر من عينيتها، مما يدل، ولو بشكل غير مباشر، على عدالة النظام الضريبي في القطر.

6) شهدت السنوات القليلة الماضية ارتفاعا في معدلات التضخم أصاب سلع الطبقات الدنيا أكثر مما أصاب سلع الطبقات العُليا، وهذا لا يعود بشكل أساسي إلى أسباب نقدية بقدر ما يعود لأسباب تتعلق بالعرض السلعي والطلب عليه، أي لا قدرة للسياسة النقدية في المحافظة على القوة الشرائية لليرة. إلا أن السياسة النقدية بدأت في استعمال بعض أدواتها في تخصيص التمويل بشكل منحاز للطبقات الدنيا.

7) على الحكومة في سبيل تحسين كفاءة برامجها وسياساتها لتحسين عدالة التوزيع القيام بمجموعة من الإجراءات أهمها:

أ- الانتقال من نظام الدعم العام وغير المباشر المُستنزِف لميزانيتها إلى نظام قائم على الاستهداف، حيث تستفيد الأسر من الطبقات الدُنيا بقدرٍ أكبر أو مساوٍ لاستفادة الطبقات العُليا.

ب- السعي للوصول إلى إنفاق صحي وقائي أعلى من نسبته الحالية على اعتبار أن هذا النوع من الإنفاق مُحابٍ للفقراء.

ت- وعلى اعتبار أن 70% من الإنفاق التعليمي للفئة العشرية الدنيا يذهب نحو بدلات المدارس والقرطاسية، فإن على الدولة ضرورة توجيه إنفاقها لدعم هذه المواد عن طريق بيع هذه المواد بأسعار مدعومة في صالات مبيع وزارة الاقتصاد والتجارة، مع إعلام ذوي الأولاد عن مكان هذه الصالات وتوفر هذه المواد فيها، أو عن طريق فتح صالة مبيع داخل المدارس وبيعها بأسعارها المدعومة.

ث- العمل على ضبط الأسباب السلعية للتضخم من خلال تأمين السلع والخدمات في المراكز وصالات المؤسسة العامة الاستهلاكية من جهة أولى، ومراقبة حالات احتكار عرض أية مادة للحفاظ على أسعارها وفق آليات المنافسة من جهة ثانية.

المراجع:

1. باقر، محمد حسين. *قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية*. الاسكوا 1998.
2. جليلي، رياض.*مؤشرات توزيع الإنفاق*. حلقة تدريبية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت. 2007.
3. عبد القادر علي، علي. *التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية*. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد الخامس،العدد الثاني. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. حزيران 2003.
4. عبد القادر علي،علي. *مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي*. سلسلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2007.
5. الفارس،عبد الرزاق. *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2001.
6. فرهود ، محمد سعيد. *المالية العامة*. منشورات جامعة حلب. حلب 1996.
7. الليثي،هبة. *الفقر في سورية 1996-2004*.البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2005.
8. مانسفيلد، مارتن. *عالم الاقتصاد*. مركز الكتاب الأردني. عمان 1987.
9. النجفي،سالم توفيق وعبد المجيد،أحمد. *السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2008.
10. نيال، عبد القادر. *الفقر في الخطة الخمسية العاشرة*. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية. دمشق 2006.
11. هيئة تخطيط الدولة . *تحليل الاقتصاد الكلي السوري*. دمشق 2008.
12. البنك الدولي للإنشاء والتعمير. *تقرير عن التنمية في العالم:الإنصاف والتنمية*. واشنطن 2006.
13. صندوق النقد الدولي. *هل ينبغي أن يكون الإنصاف هدفا للسياسات الاقتصادية*. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن. أيلول 1998.
14. World Bank. *Considerations For Reforming Energy Price Subsidies In Syria*. April 2006, 44.